واقع ومكانة الضمان الاجتماعي في الجزائر

*The reality and status of social security in Algeria*ط.د : عبيد فريد زكريا^{1*}، ط.د : ماحي محمد²¹ جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، الإيميل : zakifarid417@gmail.com² جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، الإيميل : mahi.mhamed@gmail.com

تاريخ النشر: 2016/12/31

تاريخ القبول: 2016/11/27

تاريخ الاستلام: 2016/08/05

ملخص:

ان استمرارية الارتفاع المتزايد لفاتورة الضمان الاجتماعي من جهة، وانخفاض إيرادات نظام الضمان الاجتماعي التي يتم تحصيلها عن طريق الاشتراكات ، لدليل قاطع على ان الجزائر تواجه ابعاد خطيرة نحو الازمة في التغطية والحماية الاجتماعية والمحافظة على صحة الافراد والمجتمع، وعليه فإن الضمان الاجتماعي اصبح اليوم اكثر من ضرورة ومن أولى الأولويات، فهي مستقبل الحماية الاجتماعية للجزائر.

الكلمات المفتاحية: الضمان الاجتماعي؛ نموذج بيسمارك وبيفريدج وليبرالي وتعاوني.

تصنيف H55,A10:JEL

Abstract:

The continuing increase in the social security bill on the one hand, and the decrease in the revenues of the social security system that are collected through contributions, is a definitive evidence that Algeria faces dangerous dimensions towards the crisis in coverage, social protection and preservation of the health of individuals and society, and accordingly, social security today has become more It is a necessity and one of the first priorities, as it is the future of social protection for Algeria.

Keywords: Social security; Bismarck, Beveridge, Liberal and Collaborative Model

Jel Classification Codes: H55,A10.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

إن ظاهرة التأمين لم تعد كنشاط حديث الفترة بل نشأ قديما مع فكرة التعاون، وقد تطور هذا الفكر بتطور الإنسان إلى أن وصل إلينا بصورة حديثة، كما يعد وسيلة للحماية من الخطر فهو يؤثر تأثيرا إيجابيا في العديد من المتغيرات الاقتصادية.

ولقد قطعت الدول المتقدمة شوطا كبيرا في إنشاء فكرة التأمين، ووفرت له البيئة المناسبة من خلال إرساء شبكة معلومات وتخصيص كفاءات ذات خبرة مكتسبة تمتاز بالدقة والوضوح ومؤسسات مالية ناجحة، ومن خلال ذلك عرف نظام التأمينات الاجتماعية عدة تطورات وتغيرات وذلك باختلاف المراحل التي مرت بها الدول وكذا ازدياد حاجة الإنسان للحماية والضمان سواء كان ذلك من المخاطر التي يتعرض لها أثناء أداء عمله والقيام بالمهام أو المخاطر المتصلة بها الغير مباشرة والتأمين الذي يحتاجه الإنسان هو الذي يستهدف في الواقع تقديم الضمان والأمان للأشخاص ضد المخاطر التي لا يمكن توقعها ولا حتى معرفة درجة خطورتها والأضرار المترتبة عن ذلك، وتنفادي هذه المخاطر فقد يلجأ العنصر البشري عبر المراحل التاريخية والتطورات التي عرفتها الدول المختلفة في القطاعين الاقتصادي والصناعي خاصة الاعتماد على أنظمة مختلفة للسلامة الاجتماعية وضمان حالته الاجتماعية، وذلك بتعويض ما يصيبه في شخصه من خطر قد يؤدي إلى انقراض موارده وبالتالي التأثير على وضعه الاجتماعي، وإن الاختلاف المتباين في الأنظمة المعتمدة في مجال التأمينات الاجتماعية تملية الحاجة الملحة للفرد للحماية اللازمة والضمان وانطلاقا من كون الفرد قد يتعرض لأي حادث أثناء مهمته قد يؤدي بحياته أو ينقص من مردوده، فإن دور صناديق الضمان الاجتماعي وتعويض النقص الذي أصابه بات جد هام مما يؤدي في بعض الأحيان إلى حدوث بعض الصراعات والخلافات بين الشخص و الهيئات المختصة بالضمان والتأمين الاجتماعي، والتي تختلف باختلاف مجالها.

يعتبر التأمين الاجتماعي ركيزة مهمة في عملية بناء اليد العاملة المهنية، وعنصر أساسي بالنسبة لحياة الفرد عمليا، سواء كعمال في القطاع العام أو القطاع الخاص، باعتباره يعطي للعمال العديد من الإيجابيات، كتعويض النفقات المصروفة على المرض والحوادث المهنية وغيرها من الأخطار الغير متوقعة وهذا في مقابل دفع مبلغ تأمين صغير من طرف كل مؤمن، إضافة إلى هذا يتيح نظام التأمينات الاجتماعية للدولة التكفل بجميع متطلبات الحماية الاجتماعية لأفراد المجتمع بتكاليف قليلة جدا، وهذا عن طريق تأسيس نظام تضامني بين مختلف طبقات المجتمع.

غير أنه بالمقابل فإن نظام التأمينات الاجتماعية في العديد من الدول يعاني من مشاكل كبيرة على مستوى توفير التمويل الكلي لمؤسساته من أجل الفعالية في تقديم الخدمات بشتى أنواعها، ولذلك يسعى العاملون على تسيير هذا القطاع دوماً إلى السهر على زيادة الموارد التي يمكن استعمالها في معالجة هذا المشكل وعليه ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

1.1. إشكالية البحث

تتمحور إشكالية هذا البحث في التساؤل التالي:

ما هو دور الضمان الاجتماعي في تحقيق الحماية الاجتماعية في الجزائر؟
وتتفرع الإشكالية الرئيسية إلى إشكاليات فرعية أخرى كالتالي:

- 1- ما المقصود بالضمان الاجتماعي؟
- 2- ما هي أهمية الضمان الاجتماعي بالنسبة للفرد داخل المجتمع؟
- 3- ما هو دور صناديق التأمينات الاجتماعية في الجزائر؟
- 4- ما المقصود بالحماية الاجتماعية؟

2.2. فرضيات البحث

للإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث قمنا باعتماد الفرضية الرئيسية التالية:

يعد الضمان الاجتماعي المصدر الأساسي لتوفير الخدمات الاجتماعية المختلفة كتغطية حالات البطالة والعجز والشيخوخة وغير ذلك.

وتتفرع الفرضية الرئيسية إلى فرضيات جزئية:

- 1- تلعب صناديق الضمان الاجتماعي دوراً كبيراً في حماية الأشخاص من المخاطر المترتبة عليهم في الجزائر.
- 2- يعتبر اضمحاض الضمان الاجتماعي من أهم النظم التي تعالج الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها الإنسان طوال حياته.
- 3- تعتبر الحماية الاجتماعية المرأة التي تعكس مستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

3.3. أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من التغيرات التي تظهر على البيئة الاجتماعية والتطورات الاقتصادية والآثار السلبية الناجمة عن المخاطر، تؤدي المخاطر إلى انخفاض أداء المنظمات الاقتصادية مما يصعب على

المؤسسات من إيجاد مصادر تمويلية التي تكون غير متاحة، وهذا ما يؤدي إلى تراكم المشاكل على تمويل قطاع الضمان الاجتماعي لمعظم الدول من ضمنها الجزائر.

4.1. اهداف البحث

يهدف هذا البحث الى الوقوف على ظاهرة التغطية الشاملة للضمان الاجتماعي و التامين الصحي التي سعت من اجله الدولة الجزائرية، وذلك بتوفير الاحتياجات و المتطلبات الصحية والاجتماعية، ومحاولة البحث عن التدابير اللازمة لتحقيق ذلك.

وللإجابة عن الأسئلة المطروحة تم تقسيم البحث الى المحاور التالية:

المحور الأول: مفاهيم أساسية حول الضمان الاجتماعي والمفاهيم المرتبطة به.

- مفهوم الضمان الاجتماعي
- الأنظمة العالمية للضمان الاجتماعي.
- نظام الضمان الاجتماعي الجزائري.
- أهداف نظام الضمان الاجتماعي الجزائري.

المحور الثاني: تمويل نظام الضمان الاجتماعي الجزائري

- التمويل عن طريق الضرائب.
- التمويل عن طريق الاشتراكات.
- التزامات المكلف.

المحور الثالث: اهم صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر.

- الصندوق الوطني الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS.
- الصندوق الوطني للعمال الغير أجراء CASNOS.
- الصندوق الوطني للتقاعد CNR.
- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.
- الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري CACOBATH.
- الديوان الوطني للأعضاء الاصطناعية للمعوقين ONAAPH.
- الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية FNPOS.

2. ماهية الضمان الاجتماعي

1.2. مفهوم الضمان الاجتماعي

-التعريف الاقتصادي للضمان الاجتماعي: عمل من أعمال التنظيم والإدارة وذلك لأنه يقوم بتجميع اعداد كافية من الحالات المتشابهة لتقليل درجة عدم التأكد الى أي حد مرغوب فيه (بوعزوز جهاد، 2009، صفحة 5).

-التعريف الواقعي للضمان الاجتماعي: يعتبر الضمان الاجتماعي وسيلة من وسائل السياسة الاجتماعية، وبالتالي السياسة الاقتصادية. (مبارك حجر، 1965، صفحة 13)

-تعريف الضمان الاجتماعي في الإسلام: هو إلزام الدولة بإعالة أو سد عوز من لا يقوى عن العمل ومن لم يعمل لعذر مشروع وليس له معيل وقد قرر الإسلام هذا النظام قبل أربعة عشر قرناً وطبقه على واقع الحياة. (خالد محمد سليمان بن أحمد، /، صفحة 46)

-التعريف القانوني للتأمين: للتأمين جانب قانوني باعتباره عقداً، وهو ما نصت عليه المادة(619)من قانون التأمينات والتي نصت على ان:"عقد التأمين هو يلتزم المؤمن بمقتضاه ان يؤدي الى المؤمن له او الى المستفيد الذي اشترط التأمين لصالحه مبلغاً من المال او ابرام ذمة او أي عوض اخر في حالة تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط او اية دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن له للمؤمن" (مولود ديدان، 2006، صفحة 5).

-التعريف الفني للتأمين: هي عملية فنية تزاولها هيئات منظمة مهمتها تجميع اكبر عدد ممكن من الاخطار المتشابهة وتحمل تبعاتها عن طريق المقاصة بينها وفقاً لقوانين الإحصاء، وبمقتضى ذلك يحصل المؤمن لهم في حالة تحقق الخطر المؤمن ضده على عوض مالي يدفعه المؤمن، في مقابل وفاء الأول بالأقساط المتفق عليها في وثيقة التأمين. (سليمان بن إبراهيم بن ثنيان، 2003، صفحة 38)

ومن التعاريف السابقة يمكننا القول ان الضمان الاجتماعي هو مجموعة من القواعد القانونية التي تنضم حماية الأفراد من المخاطر الاجتماعية التي من شأنها إذا ما حلت بهم من أن تمنعهم كلياً أو جزئياً من ممارسة النشاط المهني والحصول على مورد رزقهم أو أن تزيد من أعبائهم العائلية وتخفف من مستواهم المعيشي وذلك بالوسائل التي حددها وعلى نحو يضمن لهؤلاء الأفراد الحد الأدنى من المعيشة اللائقة. ولمعرفة بعض المصطلحات مثل عقد التأمين والخطر فقد عرفت كما يلي:

- المقصود بعقد التامين: عقد يبرم بين طرفين، يلتزم الطرف الأول فيه وهو المؤمن (شركة التامين) بمقتضاه بدفع تعويض للطرف الثاني (المؤمن له) أي طالب التامين عند وقوع حادث معين مقابل تعهده الطرف الثاني بسداد القسط (حربي محمد عريقات ، 2008، صفحة 32).
- المقصود بالخطر: هو الحدث الاحتمالي الذي يؤدي وقوعه الى تعرض الأشخاص او الممتلكات الى خسائر (فاطمة مروة، 1994، صفحة 55).

الفرق بين التامين التجاري و الضمان الاجتماعي: سنحاول استعراض بعض محاور الاختلاف من خلال الجدول التالي:

عنصر المقارنة	التامين التجاري	الضمان الاجتماعي
الهدف من التامين	-تحقيق الربح لهيئة التامين -قيامه بالارادة الحرة للطرفين دون اجبار أي طرف على الآخر -إضافة الأرباح والرسوم الإدارية لقسط التامين	-لايهدف الى الربح لهيئة التامين بل حماية للطبقات الضعيفة في المجتمع -اجبارية التامين وفق الشروط و التشريع المنظم -الزامية ويتضمن الاشتراك فقط
سياسة الأسعار(الأقساط)	تحديد قيمة مبلغ التامين+احتمال حدوث الخطر -يحتسب دون النظر للحالة المادية للمؤمن له	يتحمل في القسط جزء للمؤمن+الدولة+هيئة -يحتسب وفق الحالة الاجتماعية للمواطن ووفق مبدأ التضامن الاجتماعي المزدوج مع مراعاة الحالة المادية للمواطن
مزايا التامين التعويضات	-للمؤمن له الحرية في تحديد المبلغ التامين المتلائم مع ظروفه -قيمة التامين على الممتلكات في حدود قيمة الخسارة الفعلية	-تحديد المبلغ وفق اشتراكات المتعلقة بحالة الفرد -يقوم على مبدأ الاشتراك قصد الحصول على تعويضات والاداءات

المؤمن عليهم	للفرد تحديد الحرية في تحديد المؤمن عليهم والمستفيد	يحدد المؤمن والمستفيد بمقتضى تشريعات التأمينات الاجتماعية لكل فرع
المؤمن	شركات مساهمة	هيئة حكومية او صناديق تعاونية
موضوع التأمين	بتغطية الاخطار حسب النوع والهدف	بتغطية الاخطار حسب النوع والهدف

2.2. الأنظمة العالمية للضمان الاجتماعي

-النظام الألماني : كانت نتيجة أفكار خشي "بيسمارك" أثناء حكمه وخاصة بعد انتشار الحركات الفردية الاشتراكية في ألمانيا في ذلك العصر، لذا حاول تجريد المعارضة من التفاف الحركة العمالية حولها وذلك بالعمل على كسب تلك الطبقة عن طريق منحها بعض المزايا الاجتماعية من أجل تخفيف المخاطر التي يتعرض لها العمال إثر ذلك صدرت ثلاث تشريعات أساسية لتأمينات الاجتماعية الأولى في عام 1883 خاصة بالتأمين ضد المرض الثانية في عام 1884 خصصت للتأمين ضد حوادث العمل والثالث في عام 1889 خصصت للتأمينات ضد العجز والشيخوخة وقد جمعت هذه التشريعات في تقنين واحد عام 1911 وقد أضيف إليها بعد ذلك التأمين ضد الوفاة ثم التأمين ضد البطالة في عام 1929 وكان أهم ما يميزه أنه فرض مبدأ إجبارية التأمين الاجتماعي وذلك لأهميته المتعلقة بالمصلحة العامة وقد كان لها تأثير واسع على كافة الدول الأوروبية فقد صدرت تشريعات مماثلة في كل من النمسا والمجر والنرويج والسويد. (محمد حسين منصور، 1997، صفحة 18)

- النظام الفرنسي: لما كانت الظروف التاريخية قد أدت إلى خضوع إقليم "الزاس واللورين" إلى السلطة الألمانية وكان التشريع الاجتماعي الألماني له صدى عالمي تأثرت به باقي الدول ثم استردت فرنسا سيادتها على هذا الإقليم سياسيا بعد أن خضع للسلطة الألمانية وكان من الصعب سلب العمال اللذين اكتسبوا حقوقا تأمينية من التشريع الألماني تحقيقا للوحدة القومية عمل المشرع الفرنسي على تعميم نظام التأمين الاجتماعي على سائر الأقاليم الفرنسية بأن مهدت الطريق للأخذ بنظام التأمين الاجتماعي فأصدرت عام 1898 قانون يقرر المسؤولية الموضوعية لأصحاب العمل وتأكيذا لهذا الاتجاه أصدر المشرع الفرنسي عام 1905 قانون يفرض التأمين الإجباري من المسؤولية عن حوادث العمل فتقرير المسؤولية الموضوعية كان مرحلة تمهيدية لتقرير اجتماعية التعويض وما أدى إليه ذلك

من التزام المجتمع بأن يعوض المتضرر عما أصابه من ضرر منذ ذلك الوقت عرفت فرنسا نظاما للتأمين الصحي والتأمين ضد العجز والشيخوخة والوفاء وشهدت هذه النظم تطورا ملحوظا وتزايدت الحماية التي يقدمها مع اتساع نظام تطبيقيا وتنظيميا.

-النظام الإنجليزي: ظهرت في إنجلترا محاولات متواضعة لوضع أسس التأمين الاجتماعي إلا أن الحرب العالمية الثانية كانت مناسبة لكي تفكر إنجلترا في تنظيم اقتصادها وقطاع الخدمات فيها فقد عهدت الحكومة إلى لجنة برئاسة "بيفيريدج" وذلك لتقديم التوصيات اللازمة لتطوير نظام التأمينات الاجتماعية وتم تقديم تقريراً في هذا الخصوص متأثراً بأفكار روزفلت عن تحرير الإنسان من الفاقة وبأفكار "كينز" عن العمالة الكاملة باعتبارها أهم الأهداف ضمانا لاستمرار النمو الاقتصادي وبناء على هذا التقرير صدر نظام التأمين الاجتماعي الذي وضع ما بين 1945 و1949 إلى أن صدر قانون جديد للتأمين القومي لسنة 1965 وتبدو أهمية تقرير "بيفيريدج" إلى تأثيره على الرأي العام العالمي وعلى حركة التشريع في العالم وقد ظهر هذا التأثير كذلك في بعض الإعلانات الدولية.

النظام الليبرالي:

3.2. نظام الضمان الاجتماعي الجزائري

تميزت سنوات السبعينات بالمخطط التطوري الأول، الأمر الذي أثر بشكل او بأخر على المنظومة الضمان الاجتماعي وعلى قاعدتها المالية و الاجتماعية وذلك بتزايد عدد السكان النشطاء وبشكل ملفت الإنتباه.

ويتلخص هذا التأثير في التغيرات التي مست مبالغ التعويض من عدة أسابيع عطلة الأمومة من 8 إلى 14 أسبوعا، قائمة الأمراض المزمنة من 04 إلى 25 يوما.

تميزت هذه الفترة أيضا بالإعلان الرسمي عن عدة مراسيم مختلفة:

- توحيد التنظيم الإداري الخاص بصناديق الضمان الاجتماعي باستثناء النظام الزراعي وكذا الخاص بالبحارة، وأيضا نظام عمل السكك الحديدية وشركة الكهرباء والغاز.
- الزيادة في عدد ممثلي العمال على حساب عدد ممثلي المستخدمين داخل مجلس الإدارة.
- الإنقاص من امتيازات مجلس الإدارة وتحديدها بالتصويت على الميزانية الخاصة بالصندوق والسهير على السير الحسن لها.
- توسيع سلطات المدير وتعيينه من طرف الوزير المكلف بضممان الاجتماعي.

- في ديسمبر 1970 تم انشاء الصندوق التأمين على الشيخوخة لغير الأجراء غير المزارعين.
- في افريل 1971 ينظم نظام زراعي جديد يؤمن العمال الزراعيين وعلاقتهم ضد أخطار المرض والعجز، الوفاة، الأمومة، ويؤمن معاش الشيخوخة ويسهل عملية فتح الحقوق.
- في جانفي 1974 يضع معظم أنظمة الضمان الاجتماعي تحت وصاية وزارة العمل والشؤون الاجتماعية باستثناء النظام الزراعي الذي هو تحت وصاية وزارة الفلاحة.
- وفي سبتمبر 1974 يمنح الاستفادة للتأمينات الاجتماعية لغير الأجراء.
- إن سنة 1983 هي سنة التحول الجذري لنظام الضمان الاجتماعي بحيث ظهرت خمس قوانين و 17 مرسوما متعلقة بالتأمينات الاجتماعية وحوادث العمل، الأمراض المهنية وواجبات المكلفين، أيضا المنازعات في مجال الضمان الاجتماعي التي تم إنشاؤها رسميا حيث يلاحظ أنه تم التخلي عن جميع الأنظمة السابقة والتوجه إلى فكرة نظام موحد شامل خاص بالضمان الاجتماعي التي تم إنشاؤها رسميا.
- توحيد أنظمة وأجهزة الضمان الاجتماعي يبدو جليا من خلال المرسوم 92 المؤرخ في 1992/01/04 والذي يتضمن الصفة القانونية لصناديق الضمان الاجتماعي وكذا التنظيم الإداري والمالي.

- جدول 1 : بين الانفاق الضمان الاجتماعي على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي العام على الصحة:

البيان	2000	2006	2007	2010	2014
الجزائر	35.5	26.7	30.9	30.0	35.6
فرنسا	94.3	93.6	93.4	95.3	96.2
المانيا	87.2	87.9	88.3	88.6	88.8
إنجلترا	00	00	00	00	00
و.م.أ	34.7	28.7	27.9	80.3	82.3

المصدر: المنظمة العالمية للصحة

جدول 2 : بين الانفاق الضمان الاجتماعي على الصحة كنسبة مئوية من الإنفاق الحكومي العام على الصحة:

واقع ومكانة الضمان الاجتماعي في الجزائر

2014	2010	2007	2006	2000	البيان
1.3	0.3	0.65	0.1	00	الجزائر
39.2	34.3	33.2	33.2	34.4	فرنسا
56.2	58.3	56.6	57.1	55.1	ألمانيا
66.5	65.3	62.7	87.3	80.9	إنجلترا
24.1	22.3	22.6	23.5	26.6	و.م.أ

المصدر: المنظمة العالمية للصحة

4.4. أهداف نظام الضمان الاجتماعي الجزائري

إن صناديق الضمان الاجتماعي وجدت من أجل جملة من الأهداف التي نحاول اختصارها في ما يلي:
(درار عياش، 2005، صفحة 75)

- ربط وتوجيه أهداف وزارة العمل والحماية الاجتماعية فيما يخص برامجها المتعلقة بالصحة والبرنامج الاجتماعي والقطاع العائلي؛
- محاولة التقليل من حوادث العمل ومختلف الأخطار المحيطة بالعامل من خلال دراسة هذه المعطيات ومحاولة إيجاد الحلول الممكنة للتقليل من اثارها من جهة، ثم التأمين على الضحايا في حالة وقوعها من جهة أخرى؛
- توفير الخدمات الاجتماعية المختلفة المتعلقة بالضمان الاجتماعي للفئات المأجورة وغير المأجورة؛
- لعب دور الوسيط مع بعض القطاعات والمؤسسات (الصيدالة، المؤسسات الصحية، مؤسسة معالجة بالمياه المعدنية)، عيادات إعادة التأهيل وذلك من خلال تحملها لجزء كبير من هذه الفئات؛
- تنظيم المراقبة الطبية؛
- ضمان واعتماد موفقات الاداءات الدولية؛
- ضمان ترقيم وتسجيل مختلف المؤمنين بما يسمح لهم الاستفادة من خدمات النظام بطريقة سهلة من جهة وبما يسهل لهم دفع اشتراكاتهم وتسوية التزاماتهم من جهة أخرى؛

- وضع صناديق وطنية وجهوية وولائية وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية للسهر على تطبيق والاحترام تنظيم المراسيم والتشريعات المتعلقة بالنظام، وجعل شعار وخدمة العامل الأولوية الأولى؛
- وأخيرا المساهمة في النوعية التأمينية للمكلفين للاستفادة من مختلف المزايا والخدمات التي تقدمها صناديق الضمان الاجتماعي؛

3. تمويل نظام الضمان الاجتماعي الجزائري

1.3. التمويل عن طريق الضرائب

وهو ما يقصد به اللجوء إلى مساهمات أخرى غير الاشتراكات المبنية مباشرة على أساس المداخيل المهنية أو ما يشبه ذلك، باعتبار أن هيئات الضرائب لم تحول نحو صناديق الضمان الاجتماعي فيقصد به الدعم المقدم من قبل الدولة للقطاع ويكون هذا الأخير في حالة تحقيق عجز مالي (خاش سامية، 2001، الصفحات 14-19)

2.3. التمويل عن طريق الاشتراكات

تعني فكرة الاشتراكات الاجتماعية مساهمة كل مؤمن اجتماعي في تمويل الضمان الاجتماعي قبل الاستفادة من الحماية الاجتماعية وهذا ما يفسر أنه توجد علاقة بين قيمة مساهمته والخدمة الاجتماعية التي يستفيد منها.

المجموع	حصة الخدمات الاجتماعية	العمال	ارباب العمل	الفروع
14%	-	1.5%	12.5%	التأمينات الاجتماعية
1.25%	-	-	1.25%	حوادث العمل والأمراض المهنية
17.25%	0.5%	6.75%	10%	التقاعد
0.5%	-	0.25%	0.25%	التقاعد المسبق
1.5%	-	0.5%	1%	التأمين عن البطالة
34.5%	0.5%	9%	25%	المجموع

3.3. التزامات المكلف

- التصريح بالنشاط

يلتزم المكلف في إطار الضمان الاجتماعي بالتزامين أساسيين هما:

- قيام المكلف بالإعلان عن نفسه بمزاولة نشاط غير الأجراء أو تشغيل أجير لدى هيئة الضمان المتخصصة، خلال العشر أيام الأولى من بداية النشاط وهي مدة تحسب على أساس رخصة النشاط أو التصريح لدى هيئة الضرائب.

- التصريح بالمداخيل والأجور

حيث يتضمن التصريح في هذا المجال بالتصريح حسب الحالات التالية:

- المداخيل بالنسبة لغير الأجراء (أرباب العمل).

- الأجور بالنسبة للعمال.

- دفع الاشتراكات

بالنسبة للمؤمنين غير الأجراء تحدد نسبة الاشتراك ب15 بالمئة من الدخل السنوي الخاضع للضريبة، أما بالنسبة للمؤمنين الأجراء تحدد بنسبة الاشتراك ب25 بالمئة تضاف إليها النسب التالية في حالة القطاعات المتعلقة بالبناء، الري والأشغال العمومية.

- 12.12 بالمئة تامين العطل المدفوعة.

- 0.75 بالمئة التامين على البطالة الناتجة عن الظروف المناخية.

- 13 بالمئة الوقاية من المخاطر.

أما بالنسبة لمخالفة التكليف بعد التصريح أو بعدم الدفع في آجال القانونية فإنه يعرض المكلف بعقوبات التأخير وزيادات التأخير على التوالي وفقا للنسب المحددة قانونيا.

4. اهم صناديق الضمان الاجتماعي

1.4. الصندوق الوطني الاجتماعي للعمال الأجراء CNAS

يعد هذا الصندوق أقدم صناديق الضمان الاجتماعي الجزائري، وجد هذا الأخير منذ نشوء النظام سنة 1985 وقد حددت مهام هذا الصندوق كما يلي: (أنظر القانون رقم 1992/08 المتتم والمعدل للقانون 233-58 المؤرخ في 20 اوت 1980 المتضمن التنظيم الإداري لهيكل نظام الضمان الاجتماعي الجزائري).

- تسيير نفقات التعويضات والأداء المتعلقة بالأجراء ومختلف حوادث العمل والأمراض المهنية؛
 - تسيير نفقات التعويضات والأداء للمستفيدين من مزايا الضمان الاجتماعي الدولي؛
 - تسجيل وترقيم العمال الأجراء؛
 - ترقية التنبؤ بحوادث العمل والأمراض المهنية؛
 - ترقية التوعية والعالم الصحي؛
 - ترقية وتنظيم المراقبة الصحية؛
 - إنشاء مؤسسات ذات طابع صحي واجتماعي ؛
 - التحصيل، المراقبة والمنازعات لمختلف اشتراكان الضمان الاجتماعي؛
 - إعلام وتوعية أرباب العمل والعمال المستفيدين بضرورة الانخراط في النظام؛
 - عقد الاتفاقيات مع الأطباء الممارسين والمؤسسات الطبية الخاصة؛
 - تسيير المنح العائلية لحساب الدولة؛
 - تحصيل الاشتراكات الصندوق الوطني للتأمين على البطالة والصندوق الوطني للتقاعد؛
 - تحويل المنح العائلية من حساب الدولة إلى ذوي الحقوق الخاصة؛
- جدول 3 : موارد ونفقات الصندوق الوطني للعمال الأجراء:

2009	2008	2007	2006	2005	2004		
137279	217423	176930	162429	169703	137144	موارد	CNAS
187103	191726	167285	160858	159711	128659	النفقات	
50176	25697	9645	1571	9992	8485	الرصيد	
		2014	2013	2012	2011		
		201322	196501	155633	147321	موارد	CNAS
		255668	235421	206328	195458	النفقات	
		54364	38920	50695	48164	الرصيد	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

2.4. الصندوق الوطني للعمال الغير أجراء CASNOS

تم إنشاؤها في عام 1985 تتمثل مهام الصندوق في إطار القوانين والتنظيمات المعمول بها فيما يلي:

- يسير الخدمات العينية والنقدية للتأمينات الاجتماعية المقدمة لغير الأجراء؛
 - يسير معاشات المتقاعدين من غير الأجراء ومنحهم؛
 - يتولى تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل الخدمات ومراقبتها ومنازعات التحصيل؛
 - يسير عند الضرورة الخدمات المستحقة للأشخاص المستفيدين من اتفاقيات الضمان الاجتماعي والاتفاقيات الدولية؛
 - ينظم الرقابة الطبية وينسقها ويمارسها؛
 - يقوم بأعمال في شكل منجزات ذات طابع صحي واجتماعي؛
 - يقوم بأعمال الوقاية والتربية والعالم في المجال الصحي؛
 - يسير صندوق المساعدة والإسعاف؛
 - يقوم بتسجيل المؤمن عليهم اجتماعيا؛
 - يتولى فيما يخصه إعلام المستفيدين؛
 - يسد النفقات الناجمة عن سير مختلف اللجان أو الهيئات القضائية المدعوة للبت في نزاعات ناشئة عن قرارات صدرت عن الصندوق؛
 - يبرم اتفاقيات مع صناديق الضمان الاجتماعي لضبط الشروط التي يمكن أن تستخدم فيها مصالح الرقابة والمنازعات؛
 - يبرم اتفاقيات مع صندوق الضمان الاجتماعي لتأمين الرقابة الطبية ومصالحة أداء الخدمات؛
- مثال: عطل الامومة وكيفية التعويض

حسب المرسوم رقم 27/84 المؤرخ في 11/02/1984

- أي عطلة مرضية او عطلة امومة يجب ايداعها في 03 نسخ في اقل من 48 ساعة بصندوق الضمان الاجتماعي والتاخير ينتج عنه سلب منك الحق في تعويضات الامومة، وايداع نسخة منها في العمل، والنسخة الثالثة تحتفظ بها الموظفة.
- ويشترط على أي عطلة مرضية غير مبررة خلال فترة الحمل تسلب منك الحق في التعويضات الامومة.

مباشرة بعد الولادة يسلم للطبيب شهادة وضع الحمل، تقدم نسخة منها الى إدارة المؤسسة بعد تاشيرتها لدى الصندوق، اذا كانت المعنية تتقاضى المنح العائلية تقدم شهادة عائلية وبيان ولادة للإستفادة من المنح العائلية الى مؤسسة العمل.

- بعد اقتطاع عطلة الامومة من مرتب الموظفة يجب علمها الذهاب الى مصلحة الاقتصاد بمؤسسة العمل قصد الملى شهادة العمل والاجر ATS والتصريح بالاستئناف او عدم الاستئناف DRT مع شهادة العطل المرضية الممنوحة قبل وضع الحمل.

جدول 4 : موارد ونفقات صندوق الضمان الإجتماعي لغير الأجراء

2009	2008	2007	2006	2005	2004		
31270	29142	26377	20378	18188	25882	الموارد	Casnos
30092	28861	27277	22816	22259	20773	النفقات	
1178	281	-900	2438	4071	5109	الرصيد	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

تتمثل مهمة الوكالة المركزية في عدة مهام نذكر منها :

- 1- التنظيم والمراقبة والمتابعة لنشاط الوكالة الوطنية؛
- 2- اصدار التعليمات وتنظيمات العمل واللوائح المسيرة لنشاط بقية الوحدات؛
- 3- ترقية نظام التسيير لفروع الصندوق؛
- 4- وضع نظام اعلام الي للمراقبة والمتابعة من اجل تحقيق اهداف الصندوق؛
- 5- ضمان التوازن المالي للقطاع؛

ومن تطرقنا الى الصندوق CASNOS يمكننا توضيح كيفية الانضمام اليه:

يقوم نظام الضمان الاجتماعي لغير الاجراء على مبدا التضامن الاجتماعي الوطني ويقصد بذلك مجموعة المقاييس القانانية والإدارية التي تتضمن للمنخرطين وعائلاتهم التغطية الاجتماعية، وذلك في اطارالعلاقة بين الحقوق والواجبات ويشترط هذا الصندوق ان يكون للمنخرط الشكل القانوني، ومعنى ذلك امتهان صفة التاجر والحرفي او الصناعي او الفلاح او صاحب مهنة حرة مما يسمح له بالاستفادة من مزايا وخدمات هذا النظام تحت شرط أساسي وواحد وهو استيفاء دفع الاشتراكات ومتطلباتها.

3.4. الصندوق الوطني للتقاعد CNR

يتولى الصندوق الوطني للتقاعد في إطار القوانين والتنظيمات السارية المهام التالية:

- تسيير معاشات ومنح التقاعد وكذا معاشات ومنح ذوي الحقوق؛
- ضمان عملية التحصيل والمراقبة والنزاعات تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التقاعد؛
- تطبيق الأحكام المتعلقة بالتقاعد المنصوص عليها والاتفاقيات الدولية في مجال الضمان الاجتماعي؛
- القيام فيما يخص بإعلام المستفيدين والمستخدمين؛
- تسيير صندوق المساعدة والإغاثة؛
- يبرم اتفاقيات مع صندوق الضمان الاجتماعي لضبط الشروط التي يمكن أن تستخدم فيها مصالح الرقابة والمنازعات ذات الصلة بالتحصيل؛

جدول 5 : موارد ونفقات الصندوق الوطني للتقاعد

2009	2008	2007	2006	2005	2004		
317550	284400	244910	204150	190110	183460	الموارد	CNR
298750	278260	250720	212870	186930	172300	النفقات	
18800	6140	5710	8720	3180	11160	الرصيد	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

4.4. الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

يتولى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة في إطار القوانين والتنظيمات السارية المفعول بالمهام التالية:

- يضبط باستمرار بطاقية المنخرطين ويضمن تحصيل الاشتراكات المخصصة لتمويل أداءات التأمين عن البطالة ورقابة ذلك ومنازعاته؛
- يسير الاداءات المقدمة بعنوان الخطر الذي يغطيه؛
- يساعد ويدعم بالاتصال مع المصالح العمومية للتشغيل وإدارتي البلدية والولاية؛

- ينظم الرقابة التي ينص التشريع المعمول به في مجال التأمين عن البطالة؛
 - إمكانية المساهمة في تمويل إحداث نشاطات من طرف المرشحين للاستفادة من التأمين عن البطالة إما بخصص من قروض تكميلية للمستفيدين من القروض المصغرة، وإما بمساهمة لصناديق الضمان الاجتماعي والتنظيم الإداري والملي للضمان الاجتماعي في تركيب قروض خاصة مع المؤسسات المالية والموجهة إلى البطالين المرشحين للاستفادة من التأمين عن البطالة؛
 - إمكانية المساهمة في تمويل إحداث نشاطات السلع والخدمات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين ما بين 35 و 50 سنة، لا سيما عبر منح قروض غير مكافئة؛
 - تعليم البطالين وتمكينهم من الحصول على الكفاءة وتحسين المستوى؛
- جدول 6 موارد ونفقات صندوق للتأمين عن البطالة

2009	2008	2007	2006	2005	2004		
23466	20718	17610	15549	15830	14420	موارد	Cnac
2348	3282	3443	6120	3668	2760	نفقات	
21118	17436	14167	10429	12162	11660	الرصيد	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

5.4. الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية

لقطاعات البناء والأشغال العمومية والري CACOBATH

البطالة المؤقتة الناتجة عن سوء الأحوال الجوية والتي تؤدي إلى بطالة إجبارية للعمال مما يؤدي لانخفاض دخلهم، هذه التعويضات تطرق إليها المرسوم رقم 97/01 المؤرخ في 11 جانفي 1997.

1- ويكenna التطرق إلى مهام الصندوق كما يلي: (أنظر القانون رقم 97/40 المؤرخ في

1997/02/03 المتعلق بالصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر الناجمة عن سوء

الأحوال الجوية للقطاعات البناء والأشغال العمومية.)

- يتولى هذا الصندوق بتسيير العطل حيث يتمتع بها العمال المنتمون إلى قطاعات البناء

والأشغال العمومية والري؛

واقع ومكانة الضمان الاجتماعي في الجزائر

- يقوم بتسجيل المستفيدين ومستخدميهم بالاتصال مع الهيئات المعنية؛
- يتولى إعلام المستفيدين ومستخدميهم؛
- يتولى تحصيل الاشتراكات المقررة في التشريع والتنظيم المعمول بها؛
- يشكل احتياطا ماليا قصد ضمان دفع التعويضات في كل الظروف؛
- يساهم في إنشاء الخدمات الاجتماعية لصالح العمال في ميدان اختصاصه وذوي حقوقه؛
- 2- وهناك شروط للاستفادة: (أنظر الامر التنفيذي رقم 97/46 المؤرخ في 04/02/1997).
- استفادة دفع الاشتراكات.
- الشروط الخاصة بكل قطاع.
- استيفاء على الاقل 200 ساعة عمل خلال شهرينا الاخيرين الذين يليهما التوقف عن النشاط.
- تقديم تصريح بالتوقف عن العمل موجهة للصندوق من قبل رب العمل في خلال الثمانية واربعين ساعة التي تاتي بعد توقف النشاط.
- 3- بالنسبة للتعويضات: (أنظر المرسوم رقم 97/01 المؤرخ في 11/01/1997).
- بالنسبة للعطل المدفوعة تدفع سنويا مع بداية جويلية من السنة، حيث يساوي مبلغ المنحة 12/1 من الاجر السنوي المصرح والخاضع للاشتراك الاجتماعي.
- اما بالنسبة للبطالة المؤقتة فتدفع كأقصى تقدير بعد 20 يوم من التصريح بالتوقف حيث تقدر ب75% من الاجر اليومي المصرح به شريطة ان يتعدى هذا الاجر حد 200 ساعة عمل.

2009	2008	2007	2006	2005	2004		
23466	20418	17610	15549	15830	14420	الموارد	CACOBATH
2348	3282	3443	6120	3668	2760	النفقات	
21118	17436	14160	10429	12160	11660	الرصيد	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

6.5. الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية

ان الصندوق الوطني لمعادلة الخدمات الاجتماعية هو هيئة أسست بموجب المرسوم رقم 16/83 المؤرخ في 12 رمضان 1403 الموافق 02/جويلية 1983 ، له 48 لجنة ولائية مكلفة بتوزيع الخدمات و08 أعضاء تم اختيارهم من قبل السيد الوزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

- مهامه: منح مساعدة مالية للعمال الاجراء والمتقاعدين المساهمين في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية وهذا من اجل اقتناء سكن في اطار برنامج السكنات الاجتماعية التساهمية والترقوية المبرمجة من قبل فخامة رئيس الجمهورية، وهو تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

- الإعانة المالية وقيمتها: هي مساعدة مالية غير قابلة للاسترجاع للعمال الأجراء والمتقاعدين المتسبين للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية، لاكتساب سكن اجتماعي تساهمي او سكن ترقوي مدعم من طرف الدولة، او لبناء مسكن في إطار البناء الريفي، ويتم جمعها مع إعانة الصندوق الوطني للسكن CNL

- القيمة المالية: 500.000 دج.

واقع ومكانة الضمان الاجتماعي في الجزائر

المجموع	حصة الخدمات الإجتماعية	العمال	ارباب العمل	الفروع
14%	-	%1.5	%12.5	التأمينات الاجتماعية
1.25%	-	-	%1.25	حوادث العمل والأمراض المهنية
17.25%	0.5%	6.75%	%10	التقاعد
0.5%	-	0.25%	%0.25	التقاعد المسبق
1.5%	-	0.5%	%1	التأمين عن البطالة
34.5%	0.5%	9%	%25	المجموع

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة

جدول 8 : تطور عدد المسجلين في المؤسسات التامين الاجتماعية الجزائرية من خلال الفترة

2014-2002

2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	
83128	780032	73373	68162	67917	63692	57516	52437	CNAS
25	0	72	23	61	66	98	4	
84536	785798	74411	67669	10102	10009	10292	10150	CASNOS
5		4	1	77	77	07	61	
20754	194811	18589	17715	16880	16055	15126	14226	CNR
44	38	02	96	55	27	81	45	
63952	59425	53636	47067	44181	39971	42371	38745	CACOBA TH

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسات

5.خاتمة

لقد قمنا في بحثنا هذا بإعطاء نظرة قد تعتبر شاملة حول التطورات التي شهدتها أنظمة الضمان الاجتماعي وهم الأُسس التي يركز عليها، ولقد أظهرنا التفرقة بين مختلف الأنظمة الاجتماعية في العالم لأنها غير متشابهة.

وفي هذا الإطار خصصنا مبحثا بين مفهوم الضمان الاجتماعي ونماذج الضمان الاجتماعي المختلفة في العالم من النظام "بيسمارك و بيفيردج و الليبرالي و التعاوني "لدولة الصين، وبما ان بحثنا يخص الجزائر فقد تطرقنا الى النظام الضمان الاجتماعي الجزائري، وأهم أهدافه حيث عرف هذا النظام تغيرات جذرية في نهاية سنوات السبعينات وبداية سنوات الثمانينات، كان النظام الضمان الاجتماعي يتكفل بفئات محدودة والأُن اصبح يشمل معظم الفئات المختلفة، واصبح يغطي الأخطار التي يمكن ان يتعرض لها الفرد من كل الفئات الاجتماعية عن طريق كل الصناديق الضمان الاجتماعي الجزائرية، وتمثل مواردها أساسا في اشتراكات المنخرطين والعمال ولقد وضعت تحت وصاية الوزير المكلف بالضمان الاجتماعي.

6. قائمة المراجع :

- بوعوز جهاد. (2009). "تسويق خدمات التامين في الجزائر في ضل الإصلاحات الجديدة للقطاع دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأميناتCAAT. مذكرة ماجستير.
- خاش سامية. (2001). - ، أزمة تمويل نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر. مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في التسيير. جامعة الجزائر.
- خالد محمد سليمان بن أحمد. (/). ، قانون الضمان الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية. الأردن: دار الحامد للنشر، الطبعة الأولى، .
- درار عياش. (2005). ، أثر نظام الضمان الاجتماعي على حركية الاقتصاد الوطني . مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية.
- سعيد جمعة عقل حربي محمد عريقات . (2008). " التامين وإدارة الخطر. عمان، دار وائل للنشر، .
- سليمان بن إبراهيم بن ثنيان. (2003). التامين واحكامه. بيروت: بيروت، دار ابن حزم.
- فاطمة مروة. (1994). الفنون التجارية البنوك البورصة التأمينات المراسلات. دار النهضة العربية ، بيروت لبنان.

- مبارك حجر. (1965). "الضمان الاجتماعي"، دراسة مقارنة. مصر: مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة.
- محمد حسين منصور. (1997). قانون التأمين الاجتماعي. جامعة مصر، الطبعة الأولى، .
- مولود ديدان. (2006). قانون التأمينات. الجزائر: دار بلقيس للنشر.